

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

**تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية
بشأن
الأضرار الناتجة عن العدوان الغاشم
للقطاع السمكي**

الرقم: (٢٠١٨/٣)

التاريخ: ١٦/ رجب / ١٤٣٩ هـ

الموافق: ٢/ أبريل / ٢٠١٨ م

الأخوة/ رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس

المحترمون

الأخوة / أعضاء المجلس

المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

عملاً بأحكام المادة (٤١) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م بشأن اللائحة الداخلية للمجلس ، فقد قامت اللجنة بعقد عدة جلسات كرست لمناقشة الأضرار الناتجة عن العدوان السعودي الغاشم على بلادنا للقطاع السمكي .. حضر جانباً منها الأخوة :

١. محمد محمد الزبيري وزير الثروة السمكية
٢. يحيى محمد الوادعي وكيل الوزارة لقطاع الإنتاج
٣. بشير محمد الخيواني وكيل الوزارة لقطاع الصيد التقليدي
٤. عباس عيسى الزبيدي وكيل الوزارة لقطاع التخطيط والمشروعات
٥. شائف ناجي الفقية الوكيل المساعد لقطاع الاستثمار
٦. علي عبدالله الحمزي الوكيل المساعد لقطاع الإنتاج
٧. عبدالرحمن أحمد مرفق الوكيل المساعد لقطاع الصيد التقليدي
٨. زيد علي أحمد الهمداني مدير عام مكتب الوزير

وعدد من الأخوة المختصين بوزارة الثروة السمكية .

ويسر اللجنة أن تقدم تقريرها للمجلس الموقر وذلك على النحو التالي :

- أولاً : مقدمة عن القطاع السمكي .
- ثانياً : الإجراءات المتخذة من قبل اللجنة .
- ثالثاً : الأضرار الناتجة عن العدوان على القطاع السمكي .
- رابعاً : المخالفات المرتكبة نتيجة منع الرقابة البحرية واستهدافها من قبل العدوان والإضرار البيئية المترتبة عليها .
- خامساً : ملاحظات اللجنة وتوصياتها .

أولاً : مقدمة عن القطاع السمكي .

يعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الإنتاجية الحيوية والواعدة في اليمن والتي تسهم بشكل فاعل في تنمية الإقتصاد الوطني ، حيث يحتل القطاع

السمكي المرتبة الثانية في القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ويأتي بعد القطاع النفطي ، وتعتمد على القطاع السمكي شريحة واسعة من السكان في تحسين المستوى المعيشي لهم كونه من القطاعات المتجددة التي يعول عليها في رفد الإقتصاد الوطني بالموارد المالية وهو مصدراً هاماً ومتجدداً لثروة لا تنضب ، وتمتلك بلادنا شريطاً ساحلياً يبلغ طوله ما يزيد على (٢٥٠٠) كم غني بالأسمك والأحياء البحرية وتمتد فيه التداخلات والتضاريس الجبلية والرملية ومنحدرات الأودية التي تصب بالبحر وكونت خلجان تشكل في مجملها حوالي (٢٠%) من طول الشواطئ .

كما تمتلك بلادنا أكثر من (١٢٠) جزيرة أهمها (كمران - زقر - حنيش الكبرى - حنيش الصغرى في البحر الأحمر وجزر سقطرى وعبد الكورى ودرسه وسمحة في البحر العربي) .

وتعتبر بحار اليمن مصدراً أساسياً لتلبية احتياجات السكان من الأسماك ويوجد فيها أكثر من (٣٥٠) نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية مما يؤهلها لأن تكون دولة رئيسية في إنتاج الأسماك في المنطقة ويساعدها في الوصول إلى الإكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي والذي بدوره يؤهلها بأن تكون دولة ذات سيادة تمتلك قرارها بيدها ، إلا أن ذلك لم يرق لدول الإستكبار والغطرسة التي تسعى إلى بسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة .

ثانياً : الإجراءات المتخذة من قبل اللجنة .

قامت اللجنة بمخاطبة وزارة الثروة السمكية لموافاتها بأخر الإحصائيات الخاصة بالأضرار التي نتجت بسبب العدوان السعودي الغاشم على بلادنا .. وبمجرد وصول تلك البيانات للجنة عقدت اللجنة عدة اجتماعات لمناقشة ما ورد بها من معلومات ، واستخلصت اللجنة عدد من الملاحظات بشأنها وتم رفعها للأخ/وزير الثروة السمكية وطلب الإيضاح حولها .. وتم مناقشة كافة التفاصيل الخاصة بالخسائر والأضرار الناتجة عن تحالف قوى الشر والعدوان بقيادة السعودية .

ثالثاً : الأضرار الناتجة عن العدوان على القطاع السمكي .

- بلغ عدد الشهداء الصيادين التقليديين في الساحل الغربي والذي يشمل محافظات (الحديدة - تعز - حجة) وبموجب البلاغات الواصلة للوزارة (١٤٦) شهيداً و عدد الجرحى (٥٧) جريح .
- الاستهداف المباشر لقرى وتجمعات الصيادين من قبل طيران وبوارج العدوان تسبب بموجه نزوح كبيرة وكان لها اثر كارثي على النازحين واسرهم على المناطق التي تم النزوح اليها خصوصا وان الصيادين هم من افقر فئات المجتمع .
- وقد بلغ عدد من تسبب العدوان لهم بأضرار مباشرة على مستواهم المعيشي أكثر من (٢.٥٠٠.٠٠٠) نسمة مليونين وخمسمائة الف من مواطني المدن والقرى الساحلية على امتداد الشريط الساحلي في البحر الأحمر .
- بلغ عدد القوارب المدمرة بشكل كلي والتي تم حصرها في سواحل محافظتي الحديدة وحجة (٢٠٤) قارب .. ولم يتم حصر القوارب المدمرة في سواحل محافظة تعز كونها منطقة مواجهات عسكرية وقد بلغت الكلفة الإجمالية للقوارب التي دمرت بسبب الاستهداف المباشر لطائرات العدوان مبلغ (٤.٧١٢.٤٤٣) دولار أمريكي اربعة مليون وسبعمائة واثنى عشر الف واربعمائه وثلاثة واربعون دولار امريكي .
- بلغ عدد القوارب التي أوقفت نشاطها نتيجة استهداف مراكز الإنزال أو وقوع بعض المراكز في مواقع مواجهات عسكرية (٤.٥٨٦) قارب معظمها في مديرية ميدي م/حجة ومديرية ذباب وباب المنذب والمخا م/ تعز وبلغ فاقد إنتاجها بمبلغ (٦٥٥.١٧٠.٦٩٨) دولار أمريكي ستمائه وخمسة وخمسين مليون ومائه وسبعين الف وستمائه وثمانية تسعين دولار امريكي .

- الخسائر في البنية التحتية الناتجة عن تدمير مينائي ميدي والحيمة بشكل جزئي وتدمير (١١) مركز انزال سمكي بشكل كلي بالإضافة إلى مركز الصادرات ومختبر الجودة بمنفذ حرض مبلغ (١٣.٠٣٢.٥٥٨) دولار أمريكي ثلاثة عشر مليون وأثنى وثلاثون ألف وخمسمائة وثمانية وخمسون دولار أمريكي .
- بلغت الخسائر المترتبة على توقف تنفيذ المشاريع السمكية في البحر الأحمر مبلغ (٥١٩.٧٤٩.٢٦١) دولار أمريكي خمسمائة وتسعة عشر مليون وسبعماية وتسعة وأربعون ومائتين وواحد وستون دولار أمريكي .
- تدني نسبة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك سنويا للفرد الواحد على مستوي الجمهورية اليمنية حيث كان متوسط ما يحصل عليه الفرد (١٤) كيلو غرام سنويا حتى وصل إلى (٢.٥) كيلو غرام سنويا بنسبة انخفاض بلغت (٨٥٪)
- بلغ إجمالي الخسائر بسبب الاصطياد الغير مرخص والتي تعمل تحت حماية سفن العدوان (١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠) دولار مليار وخمسون مليون دولار أمريكي .
- خسائر القطاع السمكي في البحر الأحمر التي أمكن حصرها حتى الآن نتيجة العدوان السعودي على بلادنا والاستهداف المباشر للصيادين وقواربهم ومواني ومراكز الإنزال السمكي مبلغ (٤.٥٣٦.٣٠١.٦٥٢) دولار أربعة مليار وخمسمائة وستة وثلاثون مليون وثلاثمائة ألف وستمائه وأثنى وخمسون دولار أمريكي.

الأخ / الرئيس

الأخوة / الأعضاء

تود اللجنة الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى ما تم إيضاحه من أضرار وخسائر على القطاع السمكي نتيجة عدوان آل سعود وحلفائهم على بلادنا ، فإن هناك عدد

من الانتهاكات تتم على سواحل بلادنا وتحت حماية دول العدوان الغاشم والظالم على بلادنا ومنها :

- الانتهاكات والإعتداءات المتكررة من قبل دول الجوار (ارتيريا - الصومال - السعودية - السودان) على الصيادين اليمنيين ، حيث تم الإعتداء عليهم بالقتل والنهب والسلب للصيادين ومعداتهم .
- القصف والاستهداف المباشر من قبل تحالف الشر للمنشآت والبنى المؤسسي للقطاع السمكي في معظم سواحل البحر الأحمر .
- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ومستلزمات الإنتاج السمكي .
- تواجد عدد من السفن التجارية الأجنبية وخاصة السفن المصرية على سواحل البحر الأحمر تمارس عملية الإصطياد التجاري بدون تراخيص وتحت حماية طائرات وسفن وبوارج دول تحالف العدوان .
- العبث بالبيئة البحرية وقلع الشعب المرجانية ونقلها إلى سواحل دول الجوار.
- استحداث وإنشاء عدد من الجمعيات السمكية بطريقة غير مدروسة ، حيث أن معظم تلك الجمعيات انشئت لأغراض الانتفاع والاستفادة الشخصية لبعض الأشخاص والمنتفعين من الدعم الحكومي والمنظمات الدولية .

رابعاً : المخالفات المرتكبة نتيجة منع الرقابة البحرية واستهدافها من قبل العدوان والإضرار البيئية المترتبة عليها .

تتلخص أهم المخالفات المرتكبة أثناء العدوان الغاشم على بلادنا واستهداف قوارب الرقابة والتفتيش فيما يلي :

١. الصيد للأحياء البحرية اثناء فترة التكاثر والنمو .
٢. الصيد لأنواع الكائنات التي تعتمد عليها الأسماك في غذائها .

٣. استخدام وسائل وطرق الصيد الجائر (مثل شباك الجرف القاعي وشباك التحليق ذات عيون صغيرة) .
٤. تدمير مراعي الأسماك (حشائش بحرية – طحالب – اعشاب بحرية) .
٥. تدمير مواطن عيش الإحياء البحرية عن طريق رمى السفن العسكرية المراسي والخاطف التي تؤدي إلى تدمير مناطق عيش الأسماك .
٦. التلوث النفطى عن طريق رمى زيوت ومخلفات السفن التجارية ونفايات السفن العسكرية التي قد تحتوى على مواد مشعة أو مواد كيميائية .
٧. استخدام المسدسات لأصطياد أنواع معينة من الأسماك وخاصة أسماك الشعب المرجانية .
٨. الإجهاد لبعض المناطق وتركيز الإصطياد بها بمعدات ووسائل تفوق قدراتها الإنتاجية .
٩. الإصطياد في الأخوار والمحميات الطبيعية والمناطق ذات الأعماق الضحلة التي تعتبر مناطق تكاثر وحضانة وغذاء للإحياء البحرية .
١٠. رمى الأسماك الغير مستهدفة أثناء اصطياد الجمبري والتي يتم رمي (٩٠٪) منها في البحر مما يسبب في حدوث تلوث وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى نفوق الأسماك أو الهجرة إلى مناطق أخرى .
١١. استنزاف أشجار المنجروف التي تمثل البيئة الخصبة لنمو العوالق المائية التي تتغذي عليها صغار الأسماك .
١٢. استنزاف المخزون السمكي نتيجة عدم القدرة على التحكم في فتح وغلق مواسم الاصطياد (للقشريات – الرخويات – اسماك الزينة) .
١٣. استخدام وسائل اصطياد ضارة بالبيئة ومخالفة للقانون مثل الإضاءة والمؤثرات الصوتية لجذب الأسماك واصطيادها .

١٤. استخدام وسائل صيد ممنوعة (الديناميت) لتفجير مناطق العيش والتكاثر للأسماك ويؤدي إلى قتل الإحياء المائية وتدمير البيئة البحرية .

خامساً : ملاحظات اللجنة وتوصياتها :

أ. الملاحظات :

الأخ / الرئيس

الأخوة / الأعضاء

بناءً على دراسة اللجنة ومناقشتها للأضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة تحالف العدوان الغاشم على بلادنا ونتائج اللقاءات التي أجريت مع ممثلي وزارة الثروة السمكية .. فقد توصلت اللجنة لجملة من الملاحظات أهمها :

١. إن القطاع السمكي كغيره من القطاعات قد تعرض لعدوان بريري غاشم من

قبل دول العدوان نتج عنه أضرار كبيرة ودمار شبة كامل للبنى التحتية والمشاريع التنموية السمكية خاصة في مناطق الساحل الغربي التي تضم محافظات (الحديدة - تعز - حجة) ، حيث توقفت ما يقارب (٨٠٪) من قوارب الصيد التقليدي توقف كامل عن العمل بسبب العدوان والحصار .

٢. الانتهاكات والإعتداءات المتكررة من قبل دول الجوار (ارتيريا - الصومال - السعودية - السودان) على الصيادين اليمنيين ، حيث تم الإعتداء عليهم بالقتل والنهب والسلب للصيادين ومعداتهم .

٣. عدم وجود الخدمات الأساسية في مناطق تجمعات الصيادين .

وترى اللجنة أهمية إعادة أعمار البنى التحتية للقطاع السمكي وحث الحكومة على سرعة إتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك بالإضافة إلى مطالبة الجهات ذات العلاقة (وزارة الخارجية - وزارة حقوق الإنسان - خفر السواحل والجهات الأمنية) بالتواصل مع المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية بشأن الإنتهاكات الغير قانونية والمتكررة على الصيادين اليمنيين من قبل دول الجوار وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم وتقديم المساعدات الإغاثية اللازمة لهم .

٤. الوضع الراهن والظروف التي تمر بها بلادنا والحصار المفروض على السواحل والمياه الإقليمية قد ساعد على حدوث تجاوزات وإستغلال للثروة السمكية من قبل بعض الدول المشاركة في تحالف العدوان ، حيث تقوم سفن الصيد

التجارية التابعة لها بالصيد في السواحل والمياه الإقليمية اليمنية تحت حماية طائراتهم وبوارجهم الحربية .

٥. ترى اللجنة أهمية إيلا اسر الشهداء والجرحى من الصيادين الاهتمام والرعاية الكاملة ومعاملتهم أسوة بامثالهم شهداء وجرحى العدوان .

ب. توصيات اللجنة :

وبناءً على ما تم إيراده في سياق تقريرنا هذا فإن اللجنة توصى المجلس الموقر بتوجيه الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية :

١. سرعة إتخاذ الإجراءات المناسبة وإعتماد التمويل اللازم لإعادة أعمار البني التحتية للقطاع السمكي وإعادة تأهيل المباني والمنشآت السمكية ومراكز الإنزال المتضررة من العدوان

٢. توجيه الجهات ذات العلاقة (وزارة الخارجية – وزارة حقوق الإنسان – خفر السواحل والجهات الأمنية) بالتواصل مع المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية بشأن الإنتهاكات الغير قانونية والمتكررة على الصيادين اليمنيين من قبل دول الجوار وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم وتقديم المساعدات الإغاثية اللازمة لهم .

٣. الاهتمام بأسر شهداء وجرحى الصيادين ومعاملتهم أسوة بامثالهم من شهداء وجرحى العدوان.

الأخ / الرئيس

الأخوة / الأعضاء

ذلك ما توصلت إليه اللجنة .

والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

زيدان علي دهشوش

مختار صادق أبورأس

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة